

قصره ولو لم يكن اجرة واستحق اجرة المثل **الثاني** ان يعين لفظا او
 عرفا نوع الحجته فان اطلق قال ابو طالب يفسد بترده الثالث
 ان يستاجر في وقت يمكن الحج بعده **الرابع** ان يكون العقد باء
 بجاب وقبول **وهو** ان يقول المستاجر استأجرتك
 على قصيل حجة مفردة تضاق اليها عمرة بعد ايام التشريق بكذا او
 يقبل الاجر ذلك **فروع** وينسحب ذكر موضع الاشارة من مو
 ضع العقد حيث وقع العقد في الموضع الذي عينه الميثق او في الوطن
 حيث لم يعين او في موضع الموت حيث لا وطن ولا تعين واللام يحز
 عن الميثق والاجرة من مال الوصي وذكر موضع الاحرام وهو الموضع
 الذي ورد الشرع بالاحرام منه وهو الميقات ولو احرم من الميقات
 عن الميثق ولم يستحق شيئا وان يصابي ركعتين عند موضع القبر
فيستكمل الاجير الاجرة بالاحرام والوقوف بعرفة وطواف
الزيادة ولو باقلا بغيره عنده فمما ادها كلها استحق الاجرة
 كلها ولو ترك بقيمة المناسك لكن تترك ما في ماله ويستحق
بعضها حيث اتى **بالبعض** من الامكان الثلاثة وترك البعض وهل
 يستحق في مقابلة كل ركعتين الاجرة او تسقط على قدر العقب
 مع المذكورين للمذهب انهما تسقط على قدر العقب متساو ذلك

الذاهات

اذاهات بعد الاحرام وكانت احرفه ٥٠٠ مائة ريندالت من بيته الى
 مكة واجرنه من حيث مات ٥٠٠ عشرون فانا نقسم الاجرة المسماة
 على مائة وعشرين بالاجراء ويقابل العشرين سدس المسماة
فروع ويصير بشرط على الاجراء ان لم يستكمل المناسك
 فلا شيء له فانا استكملها استحق الاجرة كاملة وان لم يستكمل
 لم يستحقها ولا شيء منها بشرط كما فهمه عبارة لفظ الارها
 التي سيأتي في كتاب الاجارة باخر فصل ٤٥٦ في قوله **وب**
خلها التعليق وتسقط الاجرة **جميعا بحالقة** الاجر لامر الو
صي وان طابق ما امره الوصي **وصور** فانه ذلك ان يستاجر
 على حجة مفردة ويجعلها قانا او تمنعا فانه لا يستحق الاجرة و
 لا تجزى عن الميثق ولو كان وصي القدران **وتسقط الاجرة بترك**
الثلاثة الامكان وهي الاحرام والوقوف وطواف الزيادة والاولى
 ان يقال بترك الاحرام فاذا ترك الاحرام سقط الجميع اذ الحكم بما فعله
 غير احرام فاذا لم يجرم لم يستحق شيئا من الاجرة وسواء ترك
 الاحرام لعذر كمرض او موت او غير ذلك **ويستحق من الاجرة**
بعضها بترك البعض من الثلاثة الامكان حيث احرم ووقف